مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة حضرموت لـ«الثورة»:

نسعى مع الجهات المعنية إلى تشجيع الاستثمار وحماية الصناعة الوطنية ورفع كفاءتها الإنتاجية

في إطار اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي والتجاري شهد مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة حضرموت خلال العام الماضي ٢٠٠٣م نجاحات إيجابية ملموسة في مختلف الجوانب المالية والصناعية والتجارية والاستثمارية وتفعيل دوره الإشرافي والرقابي بالإضافة إلى الإسهام في عملية البناء والتنمية ولتسليط الضوء حول النشاطات والإنجازات التقينا الأخ/خالد عوض غانم مدير عام مكتب وزارة الصناعة والتجارة بمحافظة حضرموت الذي تحدث في البداية عن الأنشطة والمهام التي يقوم بها المكتب قائلاً:

المكلا/أحمد محمد بن زاهر

■ خالد عوض غانم

- يقوم مكتب فرع وزارة الصناعة والتجارة بالمهام المناطة به استناداً للأهداف الأساسية للوزارة ضمن الخطة العامة للدولة والقوانين والقدرات وأوامر مجلس الوزراء والسلطة المحلية والخاصة بالقطاع الصناعي والتجاري كما يقوم بتنفيذ السياسة الصناعية والتجارية في ضوء الأهداف العامة للوزارة ويساهم مع الجهات المعنية في المحافظة بتنفيذ سياسة الدولة في جوانب تشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري وحماية الصناعة الوطنية ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي الوطني وتنظيم القطاع التجاري ضمن سياسة الدولة في تحرير التجارة ومحاربة الاحتكار والغش التجاري كما يساهم مع الجهات الأخرى في تشجيع الصادرات والعمل على حل الصعوبات التي تواجه القطاعين الصناعي والتجاري ورفع المقترحات سواء على المستوى المحلي في المحافظة أو رفعها إلى الوزارة والقيام بالتنسيق والتعاون مع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة لحماية المستهلك من خلال الرقابة الدورية على الأسواق والمحلات التجارية والمخابز وتعزيز الاستقرار التمويني وتحقيق النمو الاقتصادي الوطني والمهام الأخرى التي تتعلق بالقطاعين الصناعي والتجاري.. بالنسبة للأعمال التي تم إنجازها في المكتب خلال العام المنصرم ٢٠٠٣م تركزت في عدد من المجالات تم اعداد خطة المكتب لعام ٢٠٠٤م واعداد البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٤م الذي تركز على مشاريع المناطق الصناعية والاسمنت والدراسات لتطوير الصناعات الصغيرة كما تم حصر المشاريع الاستثمارية والصناعية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار لعامي ٢٠٠١-٢٠٠٢م بهدف الاستفادة منها عند اعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية بالإضافة إلى المشاركة في إطار اللجنة الفنية لوضع الاستراتيجية التنموية لمدينة المكلا ضمن برنامج تطوير مدن الموانئ اليمنية وغيرها.

الخدمات الصناعية والاستثمارية:

١- متابعة مشروع المناطق الصناعية بالمحافظة مع الوزارة بإنشاء إحدى المناطق الصناعية منطقة فوه خلف الدواجن.

٢- اعداد مذكرة حول المناطق الصناعية والصلب طريق وادي حضرموت لاستغلالها بالشكل الأمثل من خلال اعادة تخطيطها لتصبح منطقة صناعية نموذجية.

٣- تم التنسيق مع مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة لإسقاط المناطق الصناعية ضمن المخططات العامة لضمان عدم المساس بهذه المناطق وفقاً لقرار مجلس الوزراء بهذه الخصوص.

٤-اعداد دراسة اقتصادية لصناعة الخبز بأنواعه للمخابز الآلية والشعبية.

٥- تزويد الجهاز المركزي للإحصاء بالمحافظة بالإحصائيات والبيانات السجل التجاري..

٦- المشاركة مع السلطة المحلية في اللقاءات مع أصحاب الأفران الآلية.

وقد تم خلال عام ٢٠٠٣م الترخيص لعدد ٨ مشاريع استثمارية بلغت الكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع ١٤٨٩٠١٩ ريالاً ويتوقع أن تستوعب عدد ١٦٣ عاملاً.

١- يتم في هذا القطاع توثيق المعلومات عن المنشآت الصناعية«المنتجات ومواصفاتها، الطاقة الإنتاجية، أي مواصفات أو علامات خاصة بالمنتج» ويتم إعطاء سجل صناعي للمنتج يعتبر بمثابة الترخيص بإنتاج المنتجات بالمواصفات والطاقة الموثقة. وهذه البطاقة مهمة لنشاط المنشأة الصناعية ويتم طلبها من قبل أي جهات داخلية أو خارجية تتعامل مع إنتاج هذه المنشأة..

٢- تم خلال عام ٢٠٠٣م تسجيل عدد«٤» منشآت صناعية جديدة وصرف لها بطاقة سجل صناعي«أنظر الجدول رقم«١»».

٣- تم تجديد بطاقة السجل الصناعي لعدد«٨» منشآت صناعية.

٤- تم إجراء مسح من واقع وثائق فرع الهيئة العامة للاستثمار م/حضرموت وتوثيق التراخيص الصناعية الاستثمارية منذ عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠٣م ضمن سجل خاص يضم كافة البيانات عن المنشآت المرخصة، وسيعتبر هذا المسح أساس يضاف إلية سنوياً كل منشأة مرخصة بعد سنة ٢٠٠٣م..

وقد بلغت التراخيص الاستثمارية الصناعية المرخصة من ١٩٩٤م وحتى ٢٠٠٣م عدد«٢٠٩» تراخيص.

٥- يتم رفع تقارير فصلية حول إحصائيات وإيرادات السجل الصناعي.

الصناعات الصغيرة والحرفية:-

ويقوم المكتب بدعم الصناعات الصغيرة والحرفية، فهذه الصناعات تدعم النشاط الاقتصادي بالمحافظة حيث تقدم الكثير من الخدمات وتستوعب اعداداً كبيرة من العمالة، إن هذه القطاع يحتاج إلى مزيد من الدعم والتنظيم واعطاء بعض التسهيلات لدعم هذا النشاط وتطويره ، وقد كان نشاط المكتب خلال عام ٢٠٠٣م على النحو التالي:

١- إعطاء التراخيص والتسجيل في السجل الصناعي للأفراد الذين يتقدمون بطلب إنشاء الورش والصناعات الحرفية، وللعلم فإن السجل لمثل هذه الصناعات الحرفية يصرف مجانا.

٢- تقديم التسهيلات الممكنة للأفراد الذين يطلبون المساعدة مع الجهات الحكومية الأخرى للحصول على مواقع لمنشاتهم أو صرف ترخيص وغيره من الإجراءات المطلوبة من المكاتب الحكومية الأخرى.

٣- تم تقديم دراسة أولية حول وضع الصناعات الصغيرة في مدينة المكلا، وتقديم المقترحات بتخطيط منطقة صناعية خاصة بهذه المنشآت يتم نقل جميع الورش والمنشآت من داخل مدينة المكلا إليها وبدعم وتمويل من السلطة المحلية.

٤- تم اعداد وثيقة مشروع لمسح صناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية في مدينة المكلا وتم تصميم الاستمارات وتقديم المبالغ الخاصة بهذا المشروع وتم رفع ذلك إلى السلطة المحلية واللجنة الفرعية لوضع الاستراتيجية التنموية لمدينة المكلا لغرض إيجاد التمويل اللازم لهذا المشروع..

٥- يقوم المكتب بتقديم التسهيلات لأرباب الصناعات الصغيرة في حالة طلبهم قروض تمويلية من وحدة تنمية الصناعات الصغيرة .

التجارة الخارجية:

يقوم المكتب في مجال الإشراف على قطاع التجارة الخارجية بالرصد وإعداد كشوفات وتحليل البيانات للآتيه:

١- المواد المستوردة عبر المنافذ في المحافظة.

٢- المواد المصدرة عبر المنافذ في المحافظة.

كما يولي اهتماما كبيراً لاستيراد السلع الأساسية ومتابعة المحزونات منها والتنسيق مع التجار المستوردين لضمان تواجد محزونات كافية، كذلك فإن المكتب يتابع ويرصد أسعار الاستيراد والبيع بالجملة للتجار المستوردين .

	المجموعة السلعية	المستورد خلال ٢٠٠٢م دولار أمريكي	المستورد خلال ٢٠٠٣م دولار أمريكي
١-	سلع أساسية (قمح دقيق أرز ، سكر	١٤,٩١٩,١٦٩	١٧,٥٧٤,٠٣٠/٦٥
٢-	أدوية وحليب أطفال	٣٧٩,٠٩٤	١٣٣,١٩٣/٣٣
٣-	مواد غذائية أخرى	٢٦,٧٧٩,٩٣٧	٣٠,٩٧٩,٩٨٣/١٦
٤-	مواد وأدوات بناء	١١,٥٢٩,٩٣٧	١٦٥١٢,٦٠٨/٥١
٥-	قطع غيار وآليات	١,٧٠٣,٠٦٥	٢,٢٣٧,١٩٢/٥٣
٦-	مستلزمات زراعية	٥٥,٦٨٦	
٧-	مواد استهلاكية	٣,٢٣٧,٦٩٤	٩,٨٥٠,٧٤٨/٢٨
٨-	مستلزمات إنتاج	٣,٢٣٥,٤٩٩	٥,٤٣٧,١٢٢/٦١
٩-	آليات وقطع غيار مستعملة	٢٤,١٢٢	١٢٩,٩٢٥
	الإجمالي	٤٦,٠٢٢,٠٨٤	٥٨,٣١٤,١٠٤/٤٧

يلاحظ من خلال الجدول أن المجموعة السلعية لكل من السلع الأساسية «قمح- دقيق- سكر- أرز» استوردت بزيادة ١٧٪ عن عام ٢٠٠٢م مواد وأدوات البناء بزيادة ٢٠٪ و قطع غيار وآليات بزيادة ٣٠٪ واحتلت المرتبة الأولى في الزيادة المجموعة السلعية الإنتاج بنسبة ٧٠٪.

بينما المجموعات السلعية «أدوية وحليب الأطفال» مواد غذائية أخرى والمواد الاستهلاكية قد انخفضت مقارنة بعام ٢٠٠٢م، ويرجع ذلك إن هذه المستوردات يتم نقلها من الموانيء الأخرى في الجمهورية أو عبر المنافذ البرية، كما يلاحظ أنه لم يتم عبر ميناء المكلا استيراد أي مستلزمات زراعية خلال عام ٢٠٠٣م.

والجدير بالذكر أن هذا الجدول يبين حركة البضائع المستوردة الواصلة إلى المحافظة، فهناك الكثير من السلع يتم استيرادها عبر موانيء عدن والحديدة.

	المجموعة السلعية	صادرات عام ٢٠٠٢م دولار أمريكي	صادرات عام ٢٠٠٣م دولار أمريكي
١-	أسماك	١,٣٣٣,٦٢٥	٧,٧٧٣,٣١٦/٧
٢-	مواد سمكية	١,٤٣٩,٤٦٦	٦,٦١٤,٥٤٠
٣-	خردة	٦٣٤٥٩	٢١٤,٣٨٨/٧
	الإجمالي	٢,٨٣٦,٥٥٠	٨٨٨٦٦٤٨/٨

وهذه الصادرات لا تشمل الصادرات الجوية عبر مطار المكلا الدولي فإن الصادرات عبر ميناء المكلا قد حققت زيادات كبيرة عام ٢٠٠٣م.

تسجيل الشركات

يقوم المكتب وفقاً للصلاحيات المخولة من الوزارة بتسجيل شركات الأفراد ومراجعة وثائق الشركات المحددة والمساهمة ورفعها إلى الوزارة لاصدار القرار بإنشاء الشركة وخلال عام ٢٠٠٣م تم تسجيل اربع شركات ومراجعة وثائق عدد ثلاث شركات وفحص وثائق طلب تجديد السجلات لعدد ١٤ شركة تجارية وتم إعطاء الموافقة بتجديد السجلات واستمرار ممارسة النشاط التجاري ويبلغ عدد الشركات المسجلة لدى المكتب حتى نهاية عام ٢٠٠٣م٥٥ شركة مصنفة.

كما يقوم المكتب بالمحافظة كذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بتسجيل جميع المنشآت التجارية العاملة بساحل حضرموت وإشهارها وصرف لها بطاقة السجل التجاري ويتم صرف هذه البطاقات لجميع الانشطة التجارية وفقاً لبنود القانون رقم«٣٣» لسنة ١٩٩١وتعديلاته بالقانون رقم ٣١ لعام ١٩٩٧م والتعديل الأخير بالقانون رقم«١٠» لعام ٢٠٠٢م.

التجارة الداخلية والرقابة

وحول التجارة الداخلية والرقابة قال:

يقوم المكتب وفقا لمهام الوزارة بتنظيم التجارة الداخلية والرقابة على ممارسة النشاط التجاري بالإشراف على هذه المهام في إطار المحافظة، وفي هذا الإطار فإن نشاط المكتب خلال عام ٢٠٠٣م تركز في الآتي:

١- يتم رصد حركة أسعار المواد الغذائية الأساسية ومواد البناء ويتم اعداد التقارير اليومية والأسبوعية ورفعها إلى الوزارة.

٢- يتم النزول الميداني بالتنسيق مع فرع هيئة المواصفات والمقاييس إلى الأسواق والمحلات التجارية ، حيث تم ضبط بعض المواد بالتنسيق مع فرع هيئة المواصفات والمقاييس إلى الاسواق والمحلات التجارية ، حيث تم ضبط بعض المواد الغذائية التي انتهت صلاحيتها في بعض المحلات التجارية.

٣- يتم النزول الميداني إلى المخابز الآلية والشعبية للتأكد من الالتزام بالجودة والتسعيرة المحددة من قبل السلطة المحلية.

٤- تم متابعة أصحاب المحلات التجارية الذين يمارسون النشاط التجاري بدون سجل تجاري وحثهم على سرعة استخراج بطاقة السجل التجاري، وقد أدى ذلك إلى زيادة في إيراد السجل التجاري لعام ٢٠٠٣م.

٥- تم متابعة أصحاب المحلات الذين لم يجددوا سجلاتهم التجارية وكذلك يمارسون نشاطاً تجارياً مخالفاً لنشاط المسجل في بطاقة السجل، وحثهم على تجديد سجلاتهم وتصحيح المعلومات في بطاقات السجل.

٦- تم القيام بعدة نزولات للتفتيش على السلع المقلدة للوكالات الأصلية أو السلع التي دخلت البلاد خلافاً لشروط الوكالة الممنوحة للوكيل اليمني ورفع النتائج إلى الجهات المختصة لتطبيق القوانين النافذة..